



مصر... أولاً

معاهدة بر الأمان لمصر الكنانة

تشكيل البرلمان

على افتراض أنه يوجد (60) حزباً وإئتلاف تم تأسيسهم حتى نهاية شهر ديسمبر يرشح كل منهم (5) أشخاص لتمثيله كتلة حزبية برلمانية بما يعادل (300) عضواً بالإضافة إلى إختيار (5) أعضاء من بين المستقلين الذين خاضوا إنتخابات مجلس الشعب (2010) وحيث أن الدوائر الإنتخابية حينها قسمت على أساس (30) محافظة بإجمالي (150) عضواً ليكون نصاب البرلمان (450) عضواً ممثلين في (90) كتلة .

صياغة الدستور الجديد

بعد تشكيل البرلمان ومع أول إجتماع للبرلمانيين ترشيح عضو من كل كتلة لتكوين لجنة لصياغة الدستور (60 حزباً و30 محافظة) إضافة إلى (30) عضواً يرشحوا من مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الدستورية العليا والأزهر والكنيسة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة ليصبح هناك (120) عضواً من كافة أطراف المجتمع لتكوين لجنة صياغة الدستور الجديد ومن ثم يتم طرح الدستور للإستفتاء العام والذي يحدد فيه آليات إنتخابات رئاسة الجمهورية .

إنتخابات رئاسة الجمهورية

يتم إنتخاب رئيس الجمهورية وبعد ذلك يقوم رئيس الجمهورية بإختيار الحكومة والتي تمنح الثقة من البرلمان وبذلك أصبح لدينا رئيس جمهورية منتخب وحكومة تحمل ثقة البرلمان ودستوراً يعبر عن رأي الشعب بكافة أطيافه وإستقرار سياسي وأمني.

حل البرلمان

بعد أن تتعم مصر بالإستقرار النسبي بناء على ما سلف يقوم رئيس الجمهورية بحل البرلمان والدعوة لإنتخابات برلمانية جديدة لتشريع مصر في إعادة بناء المستقبل بسواعد أبنائها المخلصين .

خارطة الطريق ... "معاهدة بر الأمان لمصر الكنانة"

1. يتم تشكيل البرلمان الإنتقالي في شهر ديسمبر 2011 .
2. يتم تشكيل اللجان الداخلية ولجنة صياغة الدستور في يناير 2012 .
3. تمارس اللجنة عملها في صياغة الدستور حتى نهاية أبريل 2012 .
4. يتم الاستفتاء على الدستور الجديد في مايو 2012 .
5. في حال الموافقة يتم فتح باب الترشح لانتخابات الرئاسة في أول يونيو 2012 .
6. تتم الانتخابات الرئاسية في أغسطس 2012 .
7. يتم تشكيل الحكومة الجديدة في سبتمبر 2012 .
8. يقوم رئيس الجمهورية بحل البرلمان الإنتقالي في أكتوبر 2012 .
9. تتم الدعوة للانتخابات البرلمانية الجديدة في نوفمبر 2012 .
10. تتم الانتخابات البرلمانية الجديدة في ديسمبر 2012 .
11. تتم انتخابات مجلس الشورى في مارس 2013 .
12. في حال عدم الموافقة على الدستور يتم تعديل الدستور وإعادة طرحه للاستفتاء وهو ما يترتب عليه إضافة 60 يوماً على كل المواعيد السابقة.

يدعو حزب مصر الكنانة كافة القوى والأطراف السياسية في مصر للتوقيع على المعاهدة التي تتضمن برنامجاً زمنياً واضحاً لنقل السلطة في حال التوافق عليها لعبور المرحلة الإنتقالية الحرجة التي تمر بها البلاد مع التصدي بكل حزم لكل من تسول له نفسه الإستحواذ أو سرقة مصر العظيمة .

الهدف من المبادرة

- الإستقرار السريع للبلاد بتشكيل برلمان ووضع دستور في صالح كل مواطن مصري .
- القضاء على عامل الرشوة في ظل وجود أفراد تريد دخول مجلس الشعب بأي طريقة .
- القضاء على عامل البلطجة في ظل وجود الإتفلات الأمني وإنتشار الأسلحة الملحوظ الذي تمر به البلاد .
- القضاء على الكذب والنفاق والضحك على عقول البسطاء تحت مسميات وشعارات مختلفه .
- القضاء على التزوير والتشكيك في الآخر
- تجنب الاحتكاكات بين الشرطة أو الجيش مع الشعب الناتجة عن سطوة أعضاء وعائلات على اللجان الإنتخابية .
- إنهاء الخلافات الحالية في الشارع المصري والصراع على السلطة .
- إنهاء الفترة الإنتقالية للمجلس العسكري بشكل سريع ومرضى لجميع طوائف الشعب والمجلس ذاته .
- إعطاء الفرصة إلى الكوادر الفكرية الجديدة من أحزاب ما بعد الثورة للمشاركة في بناء مستقبل مصر .
- عند التصويت على قرار تكون الأغلبية هي جميع طوائف الشعب وليس كتلة واحدة لها مصالحها الخاصة .
- التصديبوجهالفلول ومنعهم من التمثيل في البرلمان إلا بعدد قليل لا يشكل 5 % .
- إختبار حقيقي لفاعلية الأحزاب في البرلمان .
- القضاء على الأحزاب ذات الأجندات الخاصة بتكوين كتلة كبيرة بمجلس الشعب .
- صناعة ديمقراطية حقيقية من الشعب لخدمة الشعب .
- إعطاء فرصة كبيرة للشعب المصري للتعرف على نوعية الأحزاب وأدائها ومدى فاعليتها تأهياً للإنتخابات البرلمانية القادمة .

الأسئلة الشائعة

ماذا عن مشاركة أحزاب الفلول في البرلمان الإنتقالي؟

في حالة عمل إنتخابات ستشارك الفلول وفي ظل دفع الاموال والبلطجة والكذب والسطوة العائلية والقبلية سيكون نصيبها على الأقل 40% أما في البرلمان الإنتقالي لا يتعدى تمثيلهم عن 5% .

هل تتساوى الأحزاب الكبيرة صاحبة الشعبيه الكبيرة بالأحزاب الجديدة ذات الشعبيه المحدودة ؟

لكل حزب خمسة أعضاء في البرلمان الإنتقالي تكفي لطرح ومناقشة فكر الحزب في قضايا تخص الدولة وليسكثر عدد الأعضاء يتم طرح فكر الحزب والمفترض ومن مبدأ الديمقراطية أن يتم التصويت على أغلبية القرار من أعضاء البرلمان الذي يعبر عن رأي الشعب بكافة أطيافه ولا يعبر عن رأي أغلبية معينه بالبرلمان كما كان بالعهد السابق بأغلبية الحزب الوطني .

وليس من الضروري أن يكون الحزب الكبير الذي يتمتع بالشعبيه هو دائماً صاحب الرأي الصائب ولكن قد يكون شخص واحد يأتي من أقل الأحزاب بعداً وشعبية ولكنه يمتلك الفكر الحديث والصحيح الذي ينهض بالدولة حتى لو كان ينتمي إلى حزب حديث الولادة خصوصاً وأن أصحاب الشعبيه والخبرات السابقة أضروا بالبلد أبغ الضرر وأوصلونا لما نحن عليه الآن .

هل هذه المبادرة تخدم الاحزاب الحديثه ؟

إذا إستطاع حزب جمع 5000 عضو أو أكثر ليكون نفسه قطعاً لديه القدرة على خوض الإنتخابات والتمثيل في البرلمان ولو تمت الإنتخابات العادية بعدد قد يزيد بسبعة أعضاء على الأقل ولكن يمكنه رفع هذا العدد بالتحالف مع أعضاء الفلول حيث سطوتهم المالية القوية .

أما البرلمان الإنتقالي يحول دون حدوث ذلك بل يعطي الفرصة النظيفة للأحزاب الجديدة للمشاركة في الحياة السياسية وتثبيت أقدامها وطرح مبادئهم للشعب بكل عدل ونزاهه وهذا هو التغيير الذي نادت به وقامت من أجله ثورة 25 يناير العظيمة .

هل الاحزاب الكبيرة موافقة على هذه المبادرة؟

الحزب القوي ليس بعدد أعضائه بل بفكره القوي للخروج من الأزمات والقدرة على إدارة شئون البلاد وإن كان بعدد الأعضاء فالأولويه تكون إلى الحزب الوطني السابق والبرلمان الإنتقالي يوفر الفرصة بالتساوى لجميع الأحزاب لإظهار فكرها وتتيح الفرص للمواطن لإختيار الأفضل له وإن كان الحزب صاحب الشعبيه الكبيرة قادر على إدارة البلاد ليس على الورق والإعلانات في الشوارع وخطب بل على أرض الواقع بمشاركته في البرلمان الإنتقالي ليحصل على تأييد جميع أعضاء المجلس بناء على أفكاره الناجحة التي هي فكر الحزب .

(مصلحة الشعب والوطن فوق المصلحة الخاصة) ثورة 25 يناير شارك بها جميع طوائف الشعب وقد يكن بعض الأحزاب أو القوة السياسية شاركت بالكذب ولكن من حق جميع أطياف الشعب المشاركة في البرلمان الذي يرسم ملامح مصر بعد الثورة .

البرلمان الإنتقالي يضع الأحزاب والقوة السياسية أمام إختبار حقيقي لمدى حبهم لمصر والإستعداد إلى الحياة السياسية القادمة .

شاركنا ولو بالنقد